التكنولوجيا والعمران والثقافة في القرية البحرانية

د. باقر سلمان النجّار*

التكنولوجيا والعمران والثقافة في القرية البحرانية :

تنزع هذه الدراسة لمناقشة أثر التكنولوجيا على الثقافة في الريف البحراني، وفي تعاملنا مع التكنولوجيا فإنا في ذلك نضمنها النماذج العمرانية المعاصرة والتي تشكل المدن حديثة التشييد في الخليج أبرز أمثلتها.

لقد أحدث العمران الجديد بالاضافة إلى تكنولوجيا الانتاج والاستهلاك تغيرات قاربت أن تكون أساسية في جانب، إلا أنها قد لامست السطح في جوانب أخرى، فرغم التغيرات البارزة في جوانب الحياة المادية، إلا أن منظومة العلاقات الاجتماعية الجوهرية، المحددة بالنسق القيمي السائد، لا زالت فاعلة في مجتمع ما بعد التغير، وتمثل مكانة المرأة وشبكة العلاقات المرتبطة بها، توزيع القوة داخل مجتمع القرية، استمرارية لنمط العلاقات التقليدية في بعض جوانبها، ورغم ما نلحظه من مظاهر تغير في دور المرأة من حيث تعليمها وعملها، لا زالت محكومة بمنظومة من القيم التقليدية المشرعنة، وبالمقابل فقد أُحدثت التكنولوجيا والزحف البشري من المدينة إلى القرية، كما العمران الحديث، تغيرات في مفهوم القوة، وفي التراتب الاجتماعي وعلاقاته داخل مجتمع القرية، كما أنها ـ أي عملية التحول هذه ـ قد أبرزت ومن جديد الدور غير العادي لمؤسسة الأسرة، والمؤسسات الدينية المختلفة: المآتم والمساجد والمرجعيات الدينية، أو ما يطلق عليه في بعض البلاد العربية بالزوايا. . . الخ.

لا تنزع هذه الورقة نحو مناقشة قضية نقل التكنولوجيا وما يرتبط بها من اشكاليات في العلاقة بين الدول المتقدمة ومنظومة الدول العربية في الخليج أو ما يتعلق باستخدامات هذه التكنولوجيا ومجالاتها [1]، كما أنها لا تزعم أنها تناقش موضوع العلاقة بين التكنولوجيا والثقافة، في اطاره الاقليمي

* أستاذ علم الاجتماع المشارك ـ جامعة البحرين.

(١) انظر في هذا الاطار كتابات متعددة حول عملية نقل التكنولوجيا منها:

- Martin Fransman and Kenneth King-Technological Capacity In the Third world-Macmillan-London 1984.

ب ـ Sosthenes Bualtsi-Technology Transfer Intermediat Technology Publications Ltd: London, 1988.

في منطقة الخليج العربي أو تعالج الوظيفة السوسيو ـ اقتصادية للتكنولوجيا المحلية Local technol-ogy ، هذا إذا ما بقى بعض من أطلالها، بقدر ما نتجه نحو مناقشة بعض من المصاحبات السوسيو ـ ثقافية للتكنولوجيا الحديثة في «المجتمع الريفي» في منطقة الخليج العربي: مثال البحرين.

وفي البدء لا بد لنا كذلك من التأكيد أننا في حديثنا عن مجتمع الريف في منطقة الخليج العربي فإننا بذلك لا نتحدث أو نتناول بالمعالجة أنماطاً انتاجية، وبالتالي بنى اجتماعية مستقلة و ذات استقلالية قد تكون نسبية عن «النمط الانتاجي المديني»، أو بالأحرى النمط الانتاجي السائد الذي يأخذ في سماته الكثير من سمات رأسماليات العالم الثالث، بل إننا في واقع الأمر إزاء معالجة بنى اجتماعية مندمجة في «النمط الانتاجي المديني»، هذا الاندماج الذي كانت بداياته في العشرينات أو الثلاثينات وربما الأربعينات، قد جعل من القرية إحدى أطرافه التابعة، حتى باتت مسألة بقائها الحياتي مرتهنة باستمرارية اندماجها في منظومة عمل المركز المديني، وبتعبير آخر فإن القرية والبادية في منطقة الخليج العربي وبفعل عامل النفط تم ادماجها في «النمط الاقتصادي الريعي السائد»، مطيحاً بها كوحدات اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة، ومخلخلا للكثير من عناصر بنائها الثقافي، الا أن الأخير لم يكن بالضرورة مماثلاً أو بالأحرى متسقاً مع طبيعة وحجم تلك التغيرات التي ضربت البنى الاقتصادية وربما الاجتماعية في مجتمع الريف، بمعنى آخر أن التغيرات الحاصلة في النسق الاقتصادي، كما هي في النسق التكنولوجي والعمراني للقرية، أكثر بروزاً من تلك التغيرات التي ضربت الأنساق القيمية والثقافية المتعلقة بالزواج، طرائقه وضوابطه، وكذلك القيم الحاكمة للمراتب والمكانات الاجتماعية والأدوار داخل الأسرة والمجتمع.

وفي حديثنا عن التكنولوجيا فإننا لا نتعامل معها كتعامل الكثير من الدراسات السابقة والتي حددتها على وجه التحديد في تكنولوجيا الانتاج الزراعي والسلع المعمرة «تكنولوجيا الاستهلاك»[1] بل إننا نشمل في ذلك النماذج العمرانية المعاصرة «الغربية» وتشكل المدن الحديثة، وكذا مؤسسات العمل الحديثة، الصناعية والخدمية كأنساق/ منظومات يمكن أن تلحق بمفهوم التكنولوجيا وبالتالي تفعل فعلها، وفي هذا فإننا نأخذ بالمفهوم الأشمل للتكنولوجيا، فهي أي التكنولوجيا، بقدر ما يندرج ضمنها المعارف، والمصانع والآلات، والوثائق المكتبية، والتعليمات والتقنية، والمعرفة التي يمكن أن

جـ ـ محمد عبدالشفيع عيسى ـ العالم الثالث والتحدي التكنولوجي ـ دار الطليعة، بيروت ـ ١٩٨٤.

د ـ أسامة الخولي وآخرون ـ حيازة التكنولوجيا المستوردة من أجل التنمية الصناعية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٧.

هـ ـ فرهنك جلال وآخرون ـ السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٥.

و ـ حسام محمد عيسى ـ نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٧.

تكون في حوزة الأشخاص[٢] ، بقدر ما يتدرج ضمنها كذلك، المنظومات الجديدة للانتاج والعمل، أشكال وأنماط العلاقات الاجتماعية وأنساق السلوك [٣] ، ومن المهم التوكيد أن العمارات في مفهومنا، ليس المنازل أو الهياكل الصماء، بقدر ما تمثل هذه كلها من تقنيات جديدة للاستقرار والسكن، تتشكل في اطارها، أو بالأحرى بسببها، أنماط جديدة من العلاقة والسلوك والثقافة والتنظيمات الاجتماعية، ثم أننا ونتيجة للخصوصية التي نتعامل معها، فإننا سنتحدث عن بعض مظاهر تغير السوسيو ـ ثقافي التي أصابت البناء الاجتماعي السائد في الريف منذ اكتشاف النفط حتى الآن، فالتغيرات التي قادتها تكنولوجيا صناعة النفط لا زالت مستمرة وفاعلة ، ومن ناحية أخرى فإن الموضوعية العلمية توجب التأكيد على حقيقة أن التغيرات الثقافية والاجتماعية التي أصابت البنى الريفية لا تنسب في جلها إلى تكنولوجيا النفط وتوظيف ريوعه «من الريع» بل أن بعضها قد ينسب إلى الاصلاحات الإدارية التي بدأت مع مطلع العشرينات في البحرين والكويت، وإلى التعليم الحديث وكذا الاتصال بالخارج وتأثير تدفق العمل الأجنبي .

وتقتصر هذه الدراسة على حالة توصيف بعض مظاهر تحول عناصر البناء الثقافي في المجتمع الريفي البحراني من خلال البحث في مجموعة من المؤشرات العامة التي يمكن بشكل أو بآخر أن تفسر أو بالأحرى تمثل مجمل التغيرات التي أصابت المجتمع التقليدي في المنطقة، ويشمل ذلك الريف والبادية والتي حولتا بفعل عمليات التحديث إلى مستوطنات بشرية تفتقر، وذلك بفعل شكل تكوينها الفيزيقي الحديث Physical formation ، وتصميمها الخارجي وربما الداخلي، إلى الارتباط بالماضي إلا في النزر اليسير، كما أنها رغم بعض التحولات التي أصابت بعض عناصر أنساقها القيمية تفتقد للوصل وبشكل صارخ لمنظومة الحداثة، أي أن هذه الوحدات أو الكيانات الاجتماعية، تمثل في بعضها وبفعل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وربما بعض الثقافية، كيانات أو وحدات، «بينية»، أي انتقالية، تتشابك فيها الحداثة وبالتحديد بعض عناصرها الوافدة، والمتمثلة في

---

(١) ـ انظر:

أ ـ Kathy and Pandeli Glavanis- The Rural Middle East- Zed Press-London - 1990.

ب ـ Terrey Byress - Agrarian Structure, The New Technology and class action in India - in Hamza Alavi and John Harriss - Sociology of Developing Countries-South Asia - MacMilan-London 1989.

جـ ـ Tony Barnett-Sociology and Development Hutchinson London - 1988.

د ـ Norman Long - An Introduction to the Sociology of Rural Development - tavistock Publication - London 1977.

(٢) ـ جاك براك ـ نقل التكنولوجيا ـ الدوحة ـ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ـ ١٩٨٧ ـ ص ٢٠ .

(٣) Martin Frans man - Ibid - P.9.

التكنولوجيا وبعض أنماط المعيشة: كالمأكل والملبس والمسكن.. إلخ مع التقليدية، دون أن تصل إلى مرحلة الاندماج أو الانصهار، أو حتى القدرة على الخروج بتوليفه جديدة بين بعض عناصرهما، إنها حالة أقرب إلى التشابك منها إلى الاندماج، مع احتمال بروز حالات من التنافر بين عناصر مكوناتها: الحداثة والتقليدية.

إن عملية التجاذب هذه التي نتحدث عنها، تعبر في إحدى أوجهها عن استمرارية فاعلية القوى المقاومة للتغير المتمثلة في آليات وأدوات المؤسسة الدينية والعائلية واللتين قوى ساعداهما في الفترة الأخيرة كمحصلة للبروز القوى للقوى والجماعات الاسلاماوية، أو ما أسماها البعض بعملية «الاحياء الديني»، وكذا نتيجة لإعادة احياء الكثير من المفاهيم والقيم التقليدية المؤكدة للتمايز الأسري والقبلي، أو بالأحرى، تأكيد القيم والمفاهيم المعززة للتمايز في توزيع القوة في المجتمع، والقائمة على المحددات التقليدية العائلية وربما الأثنية أحياناً.

وبشكل محدد فإن هذه الورقة تهدف إلى دراسة أثر انتشار العمران الجديد وإنحسار القطاع الزراعي وانخراط أصحابه ـ المزارعين ـ في مجالات العمل الحديثة كأنماط أو أشكال للتكنولوجيا الحديثة، في النسق الثقافي كما يتمثل في الزواج وطرائقه وأنماط العلاقات السائدة، والقيم الحاكمة للمراتب والمكانات الاجتماعية، والأسس التي يقام عليها توزيع القوة، وكذا موقف أهل الريف بشكل عام من منظومة الحداثة: كعلاقات وقيم اجتماعية.

ونتيجة للطبيعة ذات الحساسية للموضوع، بالنسبة للبعض، والمتمثل في البحث في القيم والاتجاهات والرتب الاجتماعية، ونتيجة كذلك لجدة «من جديد» الموضوع وقلة البيانات حوله، أو بالأحرى انعدامها، فإن الباحث قد تبنى المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على أدوات الملاحظة والمقابلة غير الرسمية، بالاضافة للمعرفة الشخصية للكاتب لمجتمع الدراسة بفعل عملية المشاركة والمعايشة.

أولاً: التكنولوجيا والثقافة والمجتمع: مناقشة لاطروحات سائدة:

عملية نقل التكنولوجيا ليست هي في ذاتها عملية فنية فحسب بل أنها في واقع الأمر تمثل ـ وفق ما تراه بعض المدارس السيوسيولوجية الغربية انتقالاً لمنظومة من المفاهيم الثقافية والاجتماعية والسياسية من مجتمع لآخر، وهي بذلك ـ أي التكنولوجيا الحديثة ـ تمثل في نسقها العام منظومة معقدة من القيم والمفاهيم والتي تنتقل عبر قنوات الآلة من مجتمع لآخر مشكلة بالتالي أنماطاً حضارية تتصادم مع تلك السائدة في مجتمع الاستقبال، إلا أنها وبفعل قوتها الاستقطابية استطاعت في انتقالها أن تطوع كثيراً من الأطر الاجتماعية المحيطة بها في مجتمعات الاستقبال وفي أحيان أُخرى قد أقامت أنماطاً أو أطراً اجتماعية جديدة فقدت من خلالها هذه المجتمعات بعض أو كل خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السابقة، ويبقى في كل هذه الحالات عجز هذه التكنولوجيا عن خلق أو

تشكيل منظومات ثقافية جديدة تتناغم بالكامل مع النسق «الحضاري» السائد في دول الاستقبال، لذا فإن هناك من يعتقد أن انتقال التكنولوجيا إلى مجتمعات الاستقبال في العالم الثالث «لن يحل المشكلة حيث إنها ستصطدم بالظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية المناقضة لتلك الظروف التي أنشأت فيها» [1] وبالتالي فإنها في هذه الحالة لن تكون لها ريادة التغيير، كما أن فعلها التطويعي للنسق الاجتماعي القائم ما هو بالأمر السهل، ويفسر أصحاب نظرية التحديث في علم الاجتماع والأنثربولوجيا هذه الوضعية بالقول أن البنية الاجتماعية التقليدية أو ما أسماها فوستر Foster بحكمة التقاليد Wisdom of Traditions في مجتمعات العالم الثالث[2]، أو بالأحرى في ريفه، تمثل عائقاً رئيسياً أمام عملية التغيير الاجتماعي، فالتكنولوجيا الحديثة وبالتحديد تكنولوجيا الانتاج الزراعي والتي بتوظيفها يزداد حجم الانتاج الزراعي تلقى مقاومة شديدة من جانب النسق القيمي السائد ومن بعض البنائية المتكاملة مثل الجذور العائلية Lineage والجماعة المحلية والطائفية.. إلخ، الأمر الذي دعاهم ـ أي أصحاب القرية الحديثة ـ إلى تفسير الانتاجية المنخفضة للانتاج الزراعي في ضوء العناصر البنائية المتكاملة والمتداخلة المعيقة لعملية التغيير في إطاره العام [3]، ويتبنى هذه الفكرة كذلك نفر ليس بقليل من الكتاب العرب الذين يرون أن عملية نقل التكنولوجيا وبالتالي توظيفها محلياً يصطدم بطبيعة النسق القيمي السائد في المجتمع العربي، هذا النسق الذي أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه معوق أو محبط لأي عملية استيعاب مجتمعي للتكنولوجيا الحديثة:

[يجب أن نعترف بأن هناك عوائق اجتماعية يرتبط بعضها بتراث غير ملائم بعصر العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، وهناك تقاليد اجتماعية لا بد من اعادة النظر فيها وهذا سوف يسوقنا إلى بناء قيم ترتكز على تواصله مع النهضة العلمية الحالية [4]].

إن هذه «العوائق الاجتماعية» المتأصلة في جذور المجتمع عبر تراكم حكمة أجياله قد دفعت هؤلاء لوصف مجتمعات الشرق بشكل عام بالمحافظة Conservatism، ففي مجتمع يكون فيه الاقتصاد محكوماً بتقلبات الطبيعة والسوق بالاضافة لخضوعه للقوى الخارجية، فإن المستقبل سيكون حتماً غير قابل للتكهن لنا، فما على الفرد هنا غير اتباع التقاليد، كمن يتحسس الممرات المطروقة في بيئة وعرة معتمداً في ذلك على المعرفة السائدة محلياً، فبالنسبة لهذه المجتمعات فإن الطقوس والتقاليد

---

(١) ـ يوسف مرسي حسين ـ الأبعاد الاجتماعية للتنمية التكنولوجية في الوطن العربي ـ مركز البحوث العلمية والتطبيقية ـ ندوة مشكلة التكنولوجيا في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية ـ جامعة قطر ـ الدوحة ١٩٨٢ ص ١٤٨.

(٢) ـ G. Foster - Traditional culture and the impact of Technolog ical change-Harper and Row-N.Y. 1962 PP. 4-5

نقلا عن Tony Barnett-Sociology and Development - Op. Cit-P. 109

(٣) ـ Kathy and pandeli Glavanis-The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: the Persistence of House Hold Production. Current Sociology - Vol.31 No.2 Summer, 1983-PP.6-7

(٤) ـ مداخلة الدكتور عدنان بدران ـ في انطوان زحلان ـ التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها ـ منتدى الفكر العربي ـ عمان ١٩٨٦ ـ ص ٨٣.

المحلية باتباعها، تمثل أفضل الفرص المقدمة للنجاح أو بالأحرى لإنجاز العمل[1] .

ومن ناحية أخرى فإن التكنولوجيا لا يمكن التعامل معها كمتغير وحيد مهيمن غير قابل للرفض أو التحويل والتعديل، فهي في هذا الاطار ليست متغيراً مستقلاً عن التشكيل الاجتماعي القائم، بل يتم في كثير من الحالات استنباطها وبلورتها وتنميتها وتطويرها واختبار مدى مصداقيتها من خلال النسق الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وبشكل غير منفصل عن المنظومة القيمية السائدة وكذا أهداف وحاجات المجتمع[2] بل إن تجارب الكثير من ريف العالم الثالث في أمريكا اللاتينية ودول جنوب وشرق آسيا تشير لحالات التطويع والابداع اللذين خضعت لهما التكنولوجيا الغربية .

ودون شك فإن النظريات أو التفسيرات الغربية التي تناولت مشكل علاقة التكنولوجيا بالثقافة في المجتمعات الريفية في العالم الثالث، رغم الأهمية العلمية التي تضطلع بها، إلا أنها تبقى محدودة الفهم، فهي تجد في التغيرات أو بالأحرى التنمية الريفية Rural development على أنها « هم » « Them » الذين يتعلمون «منا» « Us » أنها قد افترضت عملية التغير على أنها تغير في القيم Value change التي تأتي كمحصلة لعمليات التعليم وتنمية المجتمع المحلي Community development ، إن هذه الرؤية قد فشلت في فهم أن عملية التغير في القيم ليست هي في ذاتها محصلة لتغير في وعي الأفراد فحسب، وإنما بنفس القدر هي نتاج لتغيرات في الوعي الحاكم لمنظومة العلاقات التاريخية التي ترتبط بين المجتمعات الزراعية والنظام الاقتصادي العالمي[3] ، وهي وإن كان توظيفها في ريف المنطقة العربية جاء بغرض زيادة المنتوج الزراعي أو تجويده إلا أنه وفي حالات كثيرة جاء ليخدم ـ أي توظيف التكنولوجيا الحديثة ـ جماعات القلة ذات الارتباط العلائقي بمجتمعات المركز في الداخل والخارج، ومرة أخرى نعيد ونقول أن التكنولوجيا الحديثة، كما سبق أن أشرنا، هي في واقع الأمر نتاج؛ لسياق اجتماعي ـ اقتصادي ينتمي للمجتمعات الصناعية أو ما بعد الصناعية Post-Industerial وبنقلها لريف وربما لمدن العالم الثالث فإنها تكون في مواجهة مجتمعات في جلها مجتمعات ما قبل رأسمالية أو حديثة الخبرة بها ـ أي بنمط الانتاج الرأسمالي ـ الأمر الذي بدا واضحاً في تلك الثنائية الثقافية Double Standard الصارخة التي وصمت بها هذه المجتمعات، فهي في غاية التقدم ـ أي مجتمعات المنطقة بشكل عام ـ من حيث استخدامها للتكنولوجيا المعاصرة أو بالأحرى من حيث استهلاكها لانتاجات التكنولوجيا المعاصرة، إلا أنها لا زالت تعاير «من معايير»

---

(١) Peter worsley-The Three worlds: Culture and world Development- weidenfild and Nicolson-London. 1984 p.120

(٢) ـ فينان محمد طاهر ـ مشكلة نقل التكنولوجيا: دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٨٦ ص ١١٢ .

(٣) Tony Barnett-Op. Cit. P. 110

أمورها الأُخرى في ضوء معيار العزو Ascirbtion ومراتب الأفراد المبنية على ذلك، أي في ضوء الانتماء العائلي والقبلي للفرد، ومراتب هذه الأُطر المرجعية في سلم المرجعيات العامة للمجتمع: القبيلة والجماعة الأثنية، وبالمثل يمكن القول فيما يخص المرأة ودورها وفي علاقات الزواج، فهي - أي التكنولوجيا - لم تنقل Transfer لريف العالم الثالث وبالتالي اندمجت في نسيجه الاجتماعي - الثقافي، بقدر ما هي قد اقتحمته Penetrate محطمة لكثير من هياكله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ثانياً: تغير العمران الريفي: تغير ثقافي

إن ما نطلق عليه هنا بالقرية، لا يحمل شيئاً من هذا التعبير إلا في اطاره الاجتماعي والثقافي وربما التاريخي أكثر منه في اطاره الاقتصادي والسياسي، فالاختراق المديني كما التوسع الحضري قد غير كثيراً من الهيكل العمراني والتركيبة السكانية للقرية، فكما اتجه أفرادها للبحث عن مصادر رزقهم خارج إطار اقتصادها التقليدي وجد سكان المدينة في مزارعها أرضاً صالحة للسكنى والمعيشة، فاكتشاف النفط في الثلاثينات وارتفاع أسعاره في السبعينات قد قلل كثيراً من القيمة الاقتصادية للأرض الزراعية، ودفع بشكل غير عادي نحو تحول الكثير من الأراضي الزراعية إلى تجمعات سكنية فارهة لساكنيها من الارستقراطية المحلية والوافدة «انظر الشكل رقم ١» وهي رغم أنها في قلب القرية إلا أنها غير ذات علاقة بها حتى أنها في الفترة الأخيرة فضلت أن تكون لها مداخلها ومخارجها المختلفة عن مداخل ومخارج القرية، فالاجتياح العمراني للمناطق الزراعية قد أطاح بالسمات الاقتصادية والسياسية، وربما الثقافية للقرية البحرانية وخصوصاً تلك القرى الواقعة بمحاذاة العاصمة أو المراكز المدينية بفعل اندماجها في المركز الميتروبوليتية، فالقرى الزراعية مثل الماحوز، القفول، النعيم، الزنج، السهلة، جد علي وسند «كقرى زراعية»، قلالي والحالات والبسيتين «كقرى صيد» قد تم إدماجها بالكامل في المناطق المتروبوليتية، مثل مدينة المنامة «في حالة القفول والنعيم والزنج» والمحرق «في حالة قلالي والحالات والبسيتين» ومدينة عيسى «في حالة جدعلي وسند والكورة وتوبلي وجرداب» (انظر الشكل رقم ٢)، كما أن بعضها قد تم محاصرته وتطويقه بالمناطق العمرانية الجديدة حتى بدا العمران الجديد: الفلل والعمارات ذات الطابع الجديد، تخفي الشكل القديم للقرية وربما مبانيها المتهالكة المتراصة وطرقها الوعرة ورجالها الحفاة وغرابة ألبسة نسائها. فهذه المناطق قد سكن أطرافها أو مزارعها الأرستقراطية المحلية، والمتمثلة في فئة كبار التجار التقليديين وبعض المحدثين، وكبار موظفي الدولة والقطاع الخاص والانتلجنسيا المحلية، أو تم تحويل مزارعها إلى مساكن تجارية: عمارات وفلل، أو تم استيطانها من قبل الشرائح العليا من الطبقة الوسطى الجديدة، بالاضافة إلى الوافدين من الذين يحتلون المراكز القيادية في مؤسسات القطاع الخاص وربما الحكومي.

فهذه المناطق مثلث نقطة الانطلاق الأولى للنزوح المديني نحو القرية، بعض شرائح الأرستقراطية المحلية، وبتوسع المناطق الحضرية، ودخول الأطراف الريفية كمراكز مدينية، نزحت

مرة أُخرى إلى المناطق البعيدة نسبياً عن المراكز المدينية كقرى سار وباربار. . . إلخ، من ناحية أُخرى فإن درجة التفاعل الاجتماعي بين الجماعات النازحة من ناحية والقاطنة من ناحية أُخرى تكاد تكون معدومة، حيث التفاوت الطبقي والأثني والحضاري، وربما الجنسية، عوامل مؤثرة في درجة التفاعل بين الجماعات الجديدة والقديمة الساكنة للقرية ـ المدينة.

ويلاحظ أن بعض البيوت أو الأحياء القديمة التي تم اخلاؤها من قبل الارستقراطية المحلية وعناصر الجماعات الطبقية الوسطى الجديدة في وسط المراكز المدينية قد تم احتلالها من قبل عناصر العمالة الوافدة العاملة في المهن الوظيفية الدنيا ذات الأُجور المتدنية، حيث يتكدس العشرات منهم في غرف المنازل العربية القديمة التي تحولت إلى شكل من أشكال «الخانات» القديمة التي تحوي في العادة العابرين أو النازلين الجدد من الوافدين للمدينة، كما أن المناطق الأُخرى أي قرى النزوح المديني الأول التي تم اخلاؤها بعد النزوح الثاني للارستقراطية المحلية استوطنت هي الأُخرى من بعض الفئات الحضرية المحلية التي تنتمي إلى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى الجديدة، أو عناصر الشرائح العليا من الطبقة الدنيا من العاملين في القطاع العام أو الخاص، أو من بعض الجماعات الآسيوية المهاجرة «الهنود، والفلبينيين والتايلنديين. . الخ»، أو من بعض الجماعات الأوروبية العاملة في الغالب في المهن الوسطى وبعض المهن العليا في القطاع المصر في وقطاع البناء ذات الدخول العالية نسبياً، وبالمثل فإن الجماعات الجديدة هي الأُخرى تفتقر فيما بينها باختلافاتها العرقية أو بينها وبين الجماعات الريفية لأي درجة من الوصل الاجتماعي إلا في حدود استخدام المرافق العامة للخدمات.

لقد فقدت هذه القرى شخصيتها العمرانية، حيث تحولت الكثير أو بالأحرى كل مزارعها، إلى فلل وعمارات حديثة كما أن الكثير من سكانها الأصليين قد شيدوا بيوتهم على النمط الأوربي الحديث الأمر الذي أفقدها الكثير من معالمها العمرانية التقليدية، كما فقدت المرأة جزءاً من حريتها النسبية السابقة التي منحت للمرأة في السابق بفعل كون القرية وحدة قرابية واحدة بفعل نزوح سكان المدن «الأغراب» إليها.

أما الشكل الآخر من القرية ـ المدينة «انظر شكل رقم ٣» فهو القرى التي في الغالب ما تكون ذات حجم سكاني ومكاني أكبر من القرى السابقة الذكر، كما أنها مثلث شكلاً من أشكال التحول الحضري في وقت مبكر، أو أنها كانت تاريخياً احدى المراكز الحضرية أو السياسية لجزر البحرين كقرى جدحفص وبلاد القديم، وتبتعد هذه القرى بعض الشيء عن المراكز المدينية مثل جدحفص، السنابس، الدية، الخميس، الدراز، بلاد القديم، أو أنها قد تأخذ شكل الاندماج الاجتماعي كما هو في حالة قرية البسيتين وقلالي. . الخ، وقد تعرضت هذه القرى لنزوح مديني كبير باتجاهها، وينحدر هؤلاء النازحون من الأصول الطبقية الوسطى، وبعض الشرائح العليا من الطبقة الدنيا المدينية، وينتمي جل هؤلاء في الغالب لذات الأصول الأثنية التي ينتمي اليها السكان الأصليون للقرية، كما استقبلت هذه القرى كذلك بعض الوافدين العرب والأجانب ولكن في حدود ضيقة جداً

إذا ما قورنوا بالجماعتين، الأولى والثانية، ويمثل جانب انخفاض أجور السكن والخدمات في هذه المناطق، إذا ما قورنت بمثيلتها في المدينة، الدافع وراء نزوح بعض الوافدين باتجاه السكن في هذه المناطق.

ومثلت قرى جدحفص وكذلك الخميس والدراز، إلى حد ما، مركز الثقل في احتواء القرى الصغيرة الأُخرى المجاورة لها، حيث تم ادماج لقرية/ مدينة جدحفص مع القرى الصغيرة المجاورة لها مثل قرية المصلى والسهلة الحَدرية، وربما قرية الدية، ضمن الحدود الاقليمية لما يعرف الآن «بجدحفص الكبرى»، وبالمثل نجد أن التوسع العمراني لقرية السنابس قد أُدمج ضمن أُطرها الاقليمية القرى المجاورة لها مثل جبلة منى والجزء الشمالي من قرية البرهامة، وكذا يصح القول على قرية/ مدينة الخميس التي قد ابتلعت ضمن أُطرها الاقليمية قرية عذاري وبلاد القديم والزنج، ويمكن القول هنا أن التوسع العمراني لقرية الدراز هو الآخر في طريقه لابتلاع قرى باربار وجنوسان وجدالحاج، ومن الملاحظ أنه رغم التوسع العمراني الكبير لقرية البديع، إلا أنه ـ أي هذا التوسع ـ لم يتخط الحدود الاقليمية لقرية البديع في طريقه لادماج القرى المجاورة، كقرية وبني جمرة وسار، حيث حدد هذا التوسع بالحدود الأثنية ـ الثقافية للقرى المجاورة؛ التي اتجهت لأن تكوّن لقرى بني جمرة والمرخ.. إلخ، وحدات عمرانية لها بعض الخصوصية الاجتماعية ـ الثقافية عن قرية البديع.

وبمقارنة نموذج القرية ـ المدينة الأول والنموذج الثاني من حيث التحول الذي أصاب أفراده، نجد أنه في الوقت الذي قد أعاق الفصل الاجتماعي والتفاوت الطبقي والاختلاف الأثني أي اندماج حقيقي بين الجماعات القادمة والجماعات المستقرة في النموذج الأول، فإن التقارب الطبقي والتماثل الأثني والثقافي بين جماعات النموذج الثاني قد ساعد ليس فقط أفراد الجماعات المستقرة على التخلي عن أنشطتهم الاقتصادية التقليدية، وإنما ساعد كذلك على تبنيهم للكثير من القيم الاجتماعية الثقافية المتروبوليتية التي جاءت مع استقرار الجماعات المدينية في هذه القرى، فقد مثلت وحدات هذا النموذج أولى القرى التي قبلت بمسألة تعليم المرأة، كما انخرط الكثير من نسائه ممن أنهين التعليم الثانوي أو الجامعي في قطاعات العمل الحديثة كالتعليم، البنوك، المستشفيات، الشركات.. إلخ.

وبفعل عملية التحديث هذه بدأت تتمثل في حياتها الاجتماعية والثقافية اتجاهات فكرة متعددة منها: الاتجاه المحافظ والتقليدي والاتجاه الليبرالي حيث يقود الأول رجال الدين وبعض كبار السن وبعض أصحاب النفوذ من التجار وكبار موظفي الحكومة، في حين يقود الاتجاه الآخر الجيل الجديد ممن تلقى تعليمه في دول المراكز العربية مثل دمشق والقاهرة وبيروت وغيرها ودخل في علاقات زواج مع عناصر من الجنس الآخر من الأوساط المدينية، أو ممن تمثل بعضاً من القيم الكسموبوليتية من نساء القرية، ويدير هؤلاء في الغالب الأندية الثقافية والرياضية التي أصبحت خصوصاً في الخمسينات والستينات منابر الدعوة لمنظومة أفكار الحداثة ونمط الحياة الليبرالية، إلا أن الوهن بدأ يدب في أحشاء هذه الجماعة مع نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات بفعل البروز الجديد للجماعات

المحافظة وجماعات الخطاب الديني، الأمر الذي دفع باتجاه المزيد من المحافظة والعودة «للجذور» في أوساط النازحين الجدد وذوي الأصول الريفية على السواء، وتنتشر في أوساط نسوته وبشكل واضح ظاهرة التزيي «من الزي» الاسلامي وكذا «أسلمة» سلوك وملبس بعض رجالاتها. . ويفرض مجتمع القرية على النساء، الملتحقات منهن بالتعليم الجامعي المختلط وكذا الداخلات لقطاعات العمل الحديثة، الحجاب كحماية لهن من تأثير مراكز الحداثة «الفاسقة».

أما الشكل الرابع من القرية الحضرية Urban-Village (انظر الشكل رقم ٤) فيمثله على وجه التحديد التجمعات السكنية الجديدة في قرى عراد وعالي وإلى حد ما قرى سند وسار، حيث المدينة الجديدة تجاور القرية القديمة ويفصل بينهما شارع رئيسي، ويبرز الاختلاف بين الاثنين في التباين الواضح في نمط العلاقات الاجتماعية السائدة، أو بالأحرى في النسق القيمي الحاكم لمنظومة السلوك الاجتماعي وعلاقاته، بالاضافة إلى الاختلاف الواضح في شكل تصميم المباني وحجمها، ودرجة الثقل الاجتماعي ـ الاقتصادي وربما السياسي لأصحابها.

ويقطن المناطق الحديثة في هذا النموذج وبالتحديد في «عراد» إلى حد ما وقرية «عالي» بعض من ذوي الدخول المحدودة، إلا أن غالبية مستوطنيها الجدد هم من ذوي الأصول الطبقية الوسطى وبالتحديد في قريةعراد، من الذين يتبوأون المراكز المتقدمة في المؤسسة الرسمية والقطاع الخاص، البنوك والمؤسسات الاقتصادية، من جيل السبعينات الذي عاصر الكثير من التحولات الفكرية والاقتصادية. وتشترك المناطق الحضرية الجديدة في قريتي عالي وسار في كونها تضم الشرائح المختلفة للطبقة العليا من صانعي القرار في القطاع الرسمي والخاص من الوزراء ومدراء البنوك والمؤسسات الاقتصادية.

ودرجة الاتصال بين التجمعات السكنية الجديدة والتجمعات السكنية القروية محدودة إن لم تكن منعدمة، ومحددة في ضوء الأصول الاجتماعية والطبقية والأثنية للجماعات القروية كما هي للنازحين المدينيين، إلا أنهم جميعاً في الغالب، يشتركون في الاستفادة من الخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسة الدولة كالصحة والتعليم. . إلخ، مع اتجاه واضح لبعض رموز الارستقراطية المحلية وكذا الطبقة الوسطى الجديدة، نحو تفضيل خدمات التعليم والتطبيب الخاص وذلك لتأكيد تمايزها وموضعها في سلم التراتب الاجتماعي/ المحلي Stratification ، ويشترك بعض ساكني قرية مدينة عراد الجديدة في كونهم، في الغالب، من القادمين من قرى ومدينة المحرق بالاضافة لتماثل أصولهم الطبقية والأثنية، الأمر الذي يخلق درجة أكبر من التجانس الاجتماعي فيما بينهم إذا ما قورن ذلك مع حالة ساكني المناطق الجديدة، في المناطق الأخرى، مثل قرى عالي وسار وذلك بفعل التشرذم النسبي لأصولهم الطبقية والثقافية والأثنية.

أما الشكل الخامس (انظر الشكل رقم ٥) والأخير فهو نموذج القرية، والتي رغم أنها لم تخبر زحفاً سكانياً مدينياً عليها، إلا أن أفرادها كمحصلة لمجمل التغيرات التي أصابت عموم المجتمع، يتجه نحو تشييد بيوته على الطراز العمراني الحديث، وفي الغالب تتم عملية العمران الجديد هذه في أطراف القرية أو أحياناً أخرى في داخل القرية ذاتها.

وتمثل قرى الزلاق وعسكر وجو «قرى صيد» وكذلك قرى صدد ودار كليب «قرى زراعية»، نماذج للقرى التي تعرضت بفعل عملية التغير العام للتحديث العمراني، وتمثل قرى الصين كالزلاق وعسكر وجو وبشكل أكبر من الآخر قرى منغلقة على أصحابها. . والذين يمثلون امتدادا للعائلات الممتدة ذات الأصول القبلية التي استقرت في هذه القرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي في واقع الأمر قرى عمل أصحابها في صناعة الغوص والصيد، إلا أن الانتكاسة التي أصابت هذين القطاعين جعلت منها قرى معتمدة في عيشها وربما استمراريتها على انخراط أفرادها في مجالات العمل الحديثة، وبالتحديد في القطاع الحكومي، مع استمرارية نفر من قاطنيها في مزاولة مهنة الصيد البحري، وبالتحديد صيد الأسماك.

أما النموذج الفرعي الآخر من الشكل الخامس والمتمثل في القرى الزراعية الغربية، كقرى صدد ودار كليب. . إلخ والتي رغم الزحف السكاني الذي جاء على بعد بضعة أمتار من أطرافها، قد اقتصرت من حيث ساكنوها على أفرادها الأصليين مع بعض التحولات العمرانية في مبانيها، ولا زالت هذه القرى وذلك بفعل بعدها المكاني عن المراكز المدينية محتفظة بجزء ليس بيسير من نمط حياتها ومبانيها التقليدية، وتتميز هذه القرى باتجاهاتها المحافظة إذا ما قورنت بقرى النماذج / الاشكال الأخرى السابقة الذكر، إلا أنها هي الأخرى مهددة من قبل المراكز المدينية الجديدة الحديثة المنشأة على أطرافها بالتخلخل، وبالتالي الاندماج ضمن الأطر المدينية، فقرى المنطقة الغربية «كقرى صدد ودار كليب. . إلخ» مهددة بالابتلاع من قبل المراكز المدينية الحديثة، الأمر الذي يماثل هو الآخر حالة القرى المحادية لمدينة عيسى كقرى جدعلي وسند وغيرها، والتي تم ادماجها ضمن البنية الهيكلية وربما الاجتماعية لمدينة عيسى.

وفي الوقت الذي لم تتعرض فيه هذه القرى للهجرة المعاكسة لسكانها الأصليين، تعرضت قرى مثل سترة، وإلى حد كبير، العكر ونويدرات لشكل من أشكال الهجرة المعاكسة، وبالتحديد في أوساط الجيل الجديد من سكانها الأصليين باتجاه مناطق الإسكان الحديثة في مدينة عيسى ومدينة حمد، فالقرب المكاني للقرى السابقة الذكر من المناطق الصناعية، بالاضافة لتردي الخدمات الصحية والاجتماعية فيها واعتبارها واحدة من أكثر المناطق تلوثاً نتيجة لقربها من مصانع التكرير والمنطقة الصناعية بالاضافة إلى اندماج بعض من أفراد جيلها الجديد في نمط الحياة المدينية بفعل التعليم والعمل والزواج، كلها عوامل ساهمت في جعل هذه القرى الأقل من حيث درجة استقطابها للجماعات المدينية إذا ما قورنت بقرى المنطقة الشمالية والوسطى، وتكاد هذه القرى، وخصوصاً قرى نويدرات والعكر والمعامير كما هي قرى الزلاق وجو وعسكر مقتصرة أو بالأحرى مغلقة على سكانها الأصليين مع بعض من العمالة الوافدة الآسيوية.

وكما يبدو من استعراضنا للنماذج الخمسة السابقة الذكر، ومع اختلافات بسيطة أو كبيرة قد تختلف من نموذج لآخر، فإن ما أردنا أن نؤكده هنا هو، أنه على الرغم من أن الامتداد العمراني حول أو داخل هذه القرى قد غيّر الكثير من التركيبة وكذا التصميم الفيزيقي للقرية، فإن درجة التغير في نمط العلاقات الاجتماعية وكذا القيم الحاكمة للسلوك الاجتماعي، وخصوصاً تلك المحددة للوضع

النسوي وعلاقات الزواج، لا يبدو أنه قد انتابها الكثير من التبدل والتحول، فالقديم كما يبدو قادر على الاستمرار في داخل أفراده، رغم ما نلحظه من مظاهر للتغير في الأُطر الخارجية للقرية.

فنظام الزواج وكذا بعض من مراسيمه، قد شابه بعض التغير خلال العقود الثلاثة الماضية، فهو قد خرج عن اطار الوحدة القرابية، التي كانت تشكل القرية سابقاً ليشمل بالتالي بعضاً من الذين وفدوا عليها، وبالتحديد أولئك الذين يقتربون من حيث النسيج الثقافي والأثني من سكان القرية، ومن الملاحظ أن التزاوج والذي يتم بين جماعات القرية المستوطنين المدينيين يتم في الغالب، بين المستوطنين المدينيين والجيل الثاني من أبناء القرية ممن خبر قدراً من الحداثة بفعل عملية التعليم والعمل والسفر. إلا أن جل حالات الزواج تبقى محكومة بالحدود الجغرافية للقرية وبالتحديد في أوساط جماعاتها الأصلية، ويتم ذلك في الغالب وفق التسلسل القرابي أو الطبقي للعائلات، فلم تعد «بنت القرية»، خصوصاً في أوساط بعض العائلات القروية المتمثلة للقيم المدينية، ينقصها شيء من المظاهر الخارجية للحداثة التعليم والعمل وربما الملبس أحياناً. ومن المهم الاشارة هنا أنه في الوقت الذي يتجه بعض «المحدثين» من أبناء القرية من الذين يتبوأون مراكز متقدمة في الجهاز الإداري في القطاع الرسمي والخاص وكذا أبناء الارستقراطية الريفية ـ والمتمثلة في أصحاب الأراضي الزراعية والتجار والوجهاء وأعيان القرية ـ للبحث عن شريكة حياة في أوساط نساء الجماعات المدينية من المستوطنين الجدد أو من المدينة ذاتها من ذوي الأصول الطبقية الوسطى والعليا، يتجه الآخرون من العاملين في القطاعات المهنية الوسطى والدنيا من أبناء القرية للبحث عن شريكة الحياة في أوساط نسوة القرية، أو في أوساط نسوة المدينة من ذوات الأصول الطبقية الدنيا ممن تربطهن بهؤلاء علاقات قرابة أو ممن كان قد التقى بهن في مكان العمل.

بالاضافة لذلك فإن النزوح البشري باتجاه القرية وكذا التخطيط الجديد الذي خضعت له مناطقها قد خلخل كثيراً من الانساق المحددة لبناء القوة فيها، فاختلت نتيجة لذلك سلطة ونفوذ الكثير من الأسر التقليدية، الأمر الذي تزامن هو الآخر مع فقدانهم لمهنهم التقليدية في القطاع الزراعي، أو بالأحرى لفقدان الأراضي الزراعية لبعضهم قيمتها الاقتصادية مقابل القيمة الاقتصادية للعمران الجديد، وانحسرت كذلك سلطة مخاتير «جمع مختار» القرية مع زيادة اندماج القرية في النمط الانتاجي المديني، وبالتالي استمرارية بقائها الاقتصادي والاجتماعي مع استمرارية هذا الاندماج.

وكمحصلة لذلك برزت سطوة ونفوذ بعض الجماعات الجديدة من الملاك العقاريين وأولئك المرتبطين بادارات الأوقاف التي تكاد يكون تحت سلطتها أغلب الأراضي الزراعية والمجمعات السكنية الجديدة، بالاضافة لبعض الشخصيات القروية التي تحتل المراكز المتقدمة في إدارات الدولة وبعض مؤسسات القطاع الخاص والمقاولين والتجار، أي بمعنى آخر أن درجة النفوذ والقوة التي يحتلها الفرد داخل القرية لم تعد محددة وبدرجة كبيرة بمجددات النسق الاقتصادي الاجتماعي للقرية، بقدر ما هي محددة بدرجة ارتباط الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها بالقوة ومصادرها القائمة في المراكز المدينية.

ومع ذلك لا بد لنا من الاشارة إلى أنه على الرغم مما قد يبدو من تغير في مراكز جماعات الصفوة التقليدية مقابل الجماعات الجديدة نتيجة للتحول البارز في التغيرات الاجتماعية الاقتصادية المحددة

لمفاهيم السلطة والنفوذ في المجتمع، فإن جماع الصفوة الدينية أو بالأحرى المؤسسة الدينية والمرتبطين بها لم يمسها إلا النزر القليل من التغير، بل أنها قد استطاعت أن تستمر كقوة مؤثرة في الطريقة التي تتشكل في ضوئها أنماط السلوك والعلاقات القائمة بين أفراد مجتمع القرية، وذلك بفعل رؤيتها الخاصة للدين من ناحية وارتباطها أو ارتباط بعض رموزها بمؤسسة الدولة من ناحية أخرى، فمؤسسة المسجد والمآتم الحسينية وكذا مجالس المناسبات، مثلتا الآليات الرئيسية التي عن طريقها تتم اعادة انتاج النسق الثقافي التقليدي السائد، وبتعبير آخر، فإن المؤسسات الدينية بالاضافة لمؤسسة الأسرة تلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية والدينية وربما السياسية التي يخضع لها الفرد، أي أن هذه المؤسسات تمثل الآليات التي عن طريقها يتم اخضاع العامة للثقافة السائدة، ودون شك فقد جاءت سنوات الصحوة لتعطي قوة جديدة لسيادة القيم التقليدية الحاكمة للسلوك الاجتماعي وبالتالي أفراده.

من ناحية أخرى فإن سنوات الخمسينات والستينات وربما السبعينات قد قادت نحو بروز نخب اقتصادية جديدة اعتمدت في ثرائها الحالي على العمل في قطاع المقاولات والتجارة، الأمر الذي رغم محدودية عدد أفراده، فإنه قد أخل إلى حد ما بالتجانس الاقتصادي بين الجماعات المختلفة المكونة لمجتمع القرية، الأمر الذي دفع القرية إلى البحث عن آليات مبتدعة، أو باعادة توظيف بعض آلياتها التقليدية: كالدين والقرابة والجيرة، لتحد بالتالي من التباين الطبقي بين أفراد الوحدة القروية، بفعل التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة Economic Imbalance ، وذلك عن طريق فرض التزامات مالية ذات صبغة دينية، كأن يتعهد القروي الثري ببناء أو تمويل أحد المآتم أو المساجد أو كليهما، أو أن يتعهد بجزء من ثروته كوقف لأي منهما، أو يتعهد وذلك حديثاً بالانفاق على بعض الأسر المحتاجة أو اصلاح منازلها أو بناء أخرى جديدة لها، أي أن أصحاب المكانة الاجتماعية سواء أكانوا من مجتمع القرية، أو من المجتمع المحلي، تتم محافظتهم على مراكز الصدارة والوجاهة في سلم التراتب الاجتماعي المحلي، بإنفاق جزء من الثروة الشخصية، أو رهنها لأغراض وأعمال هي في الغالب ذات صبغة دينية ، الأمر الذي قد يدفع نحو زيادة درجة الوصل الاجتماعي الشكلي بينه وبين الآخرين من أفراد مجتمعه، رغم الفوارق الطبقية التي تفصل بينهما، أمر كهذا يساعد مرة أخرى على استمرارية الوضع القائم على التوزيع التقليدي للقوة، ولا بد من التأكيد هنا على حقيقة أنه في الوقت الذي لا زالت هذه الميكانزمات / الآليات فاعلة في بعض المناطق الريفية، إلا أنها في بعضها الآخر قد فقدت الكثير من قوتها بفعل نمو الكثير من قيم الرأسمالية الحديثة المحددة لتراكم الثروة وسبل استثماراتها.

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن تصميم المنازل الحديثة، بأشكالها المغلقة المنعزلة عن غيرها من البيوت المجاورة، بالاضافة للدخول الكثيف لمكيفات الهواء قد أضعف من قوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الوحدة الأسرية الواحدة، وكذا بين الوحدات الأسرية المختلفة للحي أو القرية، فالتجاور البنياني للبيوت القديمة وكذلك طبيعة تصميمها الداخلي يسمح بقدر أوسع من العلاقات الاجتماعية

أن تنسج وكذا في تشابك هذه العلاقات، فتصميم البيوت القديمة كان يسمح لأفراد الوحدة القرابية أو الأسرية الواحدة، بدلاً من الالتقاء في بهو «حوش» المنزل في فترات الظهيرة والعصر، كما أن غرفها الواسعة تسمح هي الأخرى بذلك، كما أن اختفاء مكيفات الهواء الحديثة، كان عاملاً مهماً من عوامل الالتقاء وخصوصاً في فصل الصيف بين أفراد الوحدة القرابية الواحدة، حيث يفترش أفراد الأسرة ليلاً سطوح المنازل القديمة، الأمر الذي يعتبر كذلك عاملاً من عوامل تقاربها أو بالأحرى مشاركة البعض منهم لهموم ومشاكل البعض الآخر سواء أكان بين أفراد الوحدة القرابية الواحدة من ناحية، أو الأسر المتجاورة من ناحية أخرى.

ودون شك فإن طبيعة البناء القديم كانت تسمح لأصحاب البيوت المجاورة بقدر من التدخل في شئون الأسرة المجاورة لها بفعل انكشاف هذه الأسرة على بعضها البعض. فالتصميم العمراني التقليدي للقرية أو المدينة، من حيث تحديده للفراغات ووظائفها داخل المسكن، وبالاضافة إلى التشابك البنياني الشديد بين الوحدات السكنية المختلفة سواء أكان ذلك في القرية أو المدينة التقليدية، جعل من نمط العلاقات الاجتماعية بين أفراد الوحدة الجغرافية الواحدة «القرية أو المدينة» أكثر تمثلاً لنمط العلاقات الأولية السائدة في المجتمع المحلي، بل إنها تقترب كثيراً من نموذج العلاقات السائدة بين أفراد الأسر الممتدة من حيث التساند الوظيفي والتعاضد السياسي، أي أن النموذج العمراني التقليدي كآلية من آليات المجتمع، قد ساهم في إعادة انتاج نمط العلاقات الأولية «علاقات القربة» في حين كان النموذج العمراني الحديث عنصراً رئيسياً في تشتيتها وبالتالي ضعفها.

ثالثاً: تغير بنية وتركيب القوى العاملة في الريف: تغير في ثقافة العمل

الحاجة للأيدي العاملة الأجنبية ليست بالظاهرة الجديدة في مجتمعات الخليج العربي، فالقطاعات التقليدية كالزراعة والغوص كانت توظف مالا يقل عن ٢٠٪ من عمالتها من الخارج، وفي حين استقدم قطاع الغوص جل عمالته الوافدة من عرب الجزيرة وفارس والهند وافريقيا، مثل الأحسائيين «من منطقة الاحساء بالمملكة العربية السعودية» ثم بعد ذلك العمانيين جل العمل الوافد العامل في القطاع الزراعي قبل الاختراق الآسيوي «الهند وشرق آسيا» في السبعينات والثمانينات.

وتشير الاحصاءات المتوفرة إلى أن حجم العمل المحلي مقابل الوافد في القطاع الزراعي في السنوات الممتدة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٨٠ إلى التالي: قد انخفض بما نسبته من ٩١٪ (٣,٠٦٩) عام ١٩٥٩ إلى ٧٦,٥٪ (٣,٥٦٢) عام ١٩٦٥، ثم عاود الانخفاض إلى ما نسبته ٧٠,٦٪ (٢,٩١) عام ١٩٧١ و٦٥٪ (٢٤,٣٧) عام ١٩٨٠، وبالمثل نجد أن حجم العمل الأجنبي الذي ارتفع من حيث أرقامه المطلقة من ٣٠٢ الى ١,٠٩٢ عامي ١٩٥٩ و١٩٦٥، ثم ارتفعت نسبته ارتفاعاً طفيفاً إلى ٢٩,٣٪ رغم انخفاض مساهمته المطلقة (٨٦٧) عام ١٩٧١ بفعل الهجرة المعاكسة للعمانيين نتيجة للتغيرات السياسية التي جرت في عمان عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٨٠ وبفعل التوسع النسبي في القطاع الزراعي، فإن عدد العاملين الأجانب فيه قد ارتفع إلى ما نسبته

٢,٣٤٪ (٢٧٢,١) من الاجمالي العام للعاملين في هذا القطاع (٢٧٢,١)[١].

وقد يعزي حجم الانخفاض في الأيدي العاملة المحلية في القطاع الزراعي خصوصاً في السنوات السابقة لعقد الستينات إلى حقيقة أن الكثير من الأيدي العاملة المستخدمة في الزراعة كالأطفال والنساء في الغالب لا يتم تضمينها بالاحصاءات الرسمية كما أن أرباب الأسر من المزارعين هم كذلك لا يرون فيها عمالة مستقلة يتم توظيفها بأجر بقدر ما هي عمالة غير مستقرة ويتم توظيفها وفق الظروف الأسرية، كما أن تدني حجم عمالة القطاع الزراعي قد يعود إلى حقيقة أن العمل في القطاع الزراعي متقلب يخضع في غالبه إلى الظروف البيئية كما أن العوامل الخارجية، كالسوق وملاكي الارض الزراعية غالباً ما يكونون عوامل معيقة لاستخدام واسع للأيدي العاملة في القطاع الزراعي..

ودون شك فإن بروز قطاعات العمل الحديثة في مجال النفط والمال والخدمات قد استقطب الكثير من الأيدي العاملة المحلية العاملة في هذا القطاع، الأمر الذي دفع البعض من أصحاب الأراضي الزراعية للإعتماد على العمالة الآسيوية كمصدر أساسي لقوة العمل في هذا القطاع حتى باتت تشكل ما يقارب من ٩٠٪ من الاجمالي العام للعاملين في هذا القطاع، وبشكل عام فإن حجم العاملين في القطاع الزراعي تجاوز في الغالب ٢,٦٪ من الإجمالي العام للقوى العاملة في البحرين، وأن نسبة العاملين من الريفيين في القطاع الزراعي أصبح في الفترة الأخيرة لا تتجاوز ما نسبته ١٪ من قوة عمل المجتمع الريفي التي باتت في جلها تعتمد على قطاعات العمل الحديثة كمصادر أساسية للرزق، حيث تعمل قوة العمل الريفية غالباً في الأعمال المهنية الدنيا «كالفراشين»، السواق، المراسلين.. إلخ وبعض الأعمال المهنية الوسطى وربما العليا في القطاع الرسمي والخاص[٢].

لقد أكسب العمل في قطاعات العمل الحديثة أو بالتحديد في قطاع النفط، العاملين من الريف قدراً من الانضباط الوظيفي لم يعهدوه من قبل وتبنياً واضحاً لبعض قيم البيروقراطية الحديثة من حيث تدرجية السلطة وكذا الخضوع لها في مجال العمل والالتزام بمواقيت العمل والراحة، إن ظروف وطبيعة العمل في القطاعات الحديثة تفرض على هؤلاء أن يكونوا على درجة عالية من الدقة والاحتراس وتفادي الأخطاء وإلا خضعوا للمحاسبة وأحياناً للعقاب، لقد أحدث العمل في هذه القطاعات دون شك تغيراً في مفهوم العمل والوقت لدى العاملين فيه من الريف.. ألا أنهم قد واجهوا في بادىء الأمر بعض المشكلات المتعلقة بالقدرة على التكيف مع البيئة الصناعية الحديثة هذا إذا ما قورنوا بالعاملين من الأوربيين:

«لا تبدو عملية تكيف العاملين من الأوربيين بالمشكلة إذا ما قورنوا بالعاملين من المحليين وقد يعود ذلك إلى معرفتهم وخبرتهم المسبقة بأوضاع العمل في القطاع النفطي وإلى قدرتهم بالخروج بحلول للمشكلات الوظيفية التي يواجهونها. إلا أنهم دون شك قد يواجهون مشكلة التكيف مع

---

(١) Baquer S. AL-Najjar. Social change in Bahraini Village - Paper presented to the 7th world con-gress of Rural Sociology Bologne, Italy, June 1988.

(٢) Ibid.

أنماط الحياة السائدة في المنطقة[1] .»

إلا أن الجيل الثاني من هؤلاء المزارعين الذين تم ادماجهم في قطاعات العمل الحديثة منذ الستينات حتى الآن بدأ يظهر نوعاً من الانتظام والتكيف الوظيفي مع بيئة العمل، وكذا بدا وبشكل واضح متمثلاً لبعض البيروقراطية الحديثة والمعرفة التكنولوجية، إلا أن كل هذا لا يبدو أنه قد تجاوز في كثير من الحالات الحدود الجغرافية لمؤسسة العمل، فعناصر النسق القيمي بقيت مشكلة لحركة المجتمع وانتظام علاقاته وبالتالي السلوك الاجتماعي لأفراده، أي أن التعامل اليومي مع التكنولوجيا والمعرفة الحديثة بها سواء أكان ذلك في إطار مؤسسة العمل أم في إطار المجتمع المحلي أم في مجتمع القرية لم ينتج تغيير واضح في منظومة الثقافة المحلية، وأنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية، فمثلاً، رغم التغير الواضح في الشكل العمراني للقرية ورغم اندماجها في الاقتصاد المديني، اقتصاد المركز، ورغم أن عائلي أسرها هم من العاملين في قطاعات التوظيف الحديثة الصناعية والخدمية، إلا أن الشكل التقليدي للأسرة الكبيرة العدد المتعددة الزوجات لا زالت قادرة على الاستمرار رغم تدني أحوال بعضها الاقتصادية، أي أن الاتجاه نحو الاكثار من «العيال» (الأولاد) أو الاكثار من الزوجات، غير ذي علاقة بالمستوى الاقتصادي للأسرة المعنية بقدر ما هو ذو ارتباط علائقي بطبيعة النسق الثقافي السائد الداعم لذلك، فمثلاً تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن عدد الأسر في المناطق المدنية التي متوسطها من ٦ إلى ٨ أشخاص مثل مانسبته حوالي ١,٣٨٪ تليها أُسر متوسطها من ٣ إلى ٥ أشخاص (٣,٣٣٪)، مقابل ٨,٢٩٪ في حالة الأولى و١٣٪ في حالة الثانية في المناطق الريفية، وبالمقابل نجد أن ١,٢٧٪ من الأُسر الريفية تقع في فئة ٩ إلى ١١ شخصاً و٣,٢٦٪ منها يقع في فئة ١٢ شخصاً فأكثر، بمعنى آخر أن غالبية الأُسر الريفية هي أِسر كبيرة الحجم يزيد عدد أفرادها عن ٩ أشخاص، في حين أن ١,٧١٪ من الأُسر المدينية تقع في الفئات الممتدة من ٣ إلى ٨ أشخاص مقابل ٨,٤٢٪ في الريف، ويلاحظ أن النسبة الأخيرة تمثل في الغالب تلك الجماعات ذات الاصول المدينية مستوطنة القرية أو أطرافها[2] .

من ناحية أُخرى فإن العمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة بالاضافة للتأثير الذي مارسته وسائل الاعلام المختلفة، المرئية والمقروءة، دفع باتجاه بروز بعض القيم الجديدة في أوساط بعض الجماعات القروية، أو على الأقل بعض أفرادها، يذهب بالاعتقاد، أنه في ظل غياب العائد المالي المضمون للمنتوج الزراعي، أو في بعض الحالات انتفائة التام، فإن دخول الأبناء الذكور في العملية التعليمية سيساهم في تحقيق النقلة النوعية لهؤلاء، أو أنه على الأقل سيحقق بعض الاستقرار المالي الأُسر اعتمدت في الغالب على مصادر للدخل، كثيراً ما حدت بمعوقات بيئية وأُخرى

---

(١) ـ David H. finnie - Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in its Local Enviroment., harvard University Press, Cambridge- 1958, P.99.

(٢) ـ ادارة الشئون الاجتماعية ـ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة البحرينية ـ البحرين وزارة العمل والشئون الاجتماعية ـ البحرين ١٩٨٥ ـ ص ٢٨٨ .

سيا ـ اجتماعية، ومن الملاحظ أن دخول الأبناء الذكور كان أسبق في ذلك في كل المراحل من الإناث، بل أنه بالأحرى بدأ مع بداية التعليم الحديث منذ مطلع العشرينات حتى الآن، أما تعليم الإناث فلم يكن له الانتشار إلا في النصف الثاني من عقد السبعينات والثمانينات.

وتجدر الاشارة إلى أن دخول الاناث من الريف للتعليم الجامعي، قد أضفى بعض الشيء الطابع المحافظ على القطاع النسوي من التعليم الجامعي.. الذي بدا في قمة ليبراليته في عقد السبعينات، وبالطبع فإن سيادة الأجواء المحافظة في التعليم لا تعود فقط إلى ما قد يسمى «بترييف التعليم الجامعي».. بقدر ما هو محصلة لسيادة الاتجاهات السلفية؛ الدينية والتقليدية الجديدة في الفكر الاجتماعي العربي بشكل عام، ولا بد من الاشارة هنا، إلى أن طبيعة النسق الثقافي السائد في المناطق الريفية فرض على أفراده أنماطاً معينة من السلوك ونماذج من الخيارات Choices، فالتكدس الواضح لطلبة المناطق القروية في كليات الآداب والتربية، والرغبة في العمل في قطاع التعليم وإلى حد ما التمريض، يؤكد مرة أخرى أن طبيعة الأنساق الثقافية السائدة تفرض بالتالي توجهات معينة بالنسبة للعمل ومجالاته، فما تقبل به المرأة في المدينة ليس هو الأكثر قبولاً للمرأة في الريف، كما أن ما قد يواجه بالرفض قد لا يكون كذلك بعد فترة من الزمن، فعمل المرأة في المدينة ذاتها كانت بداياته بالمجالات التقليدية، في التعليم والتمريض، إلا أن تعقد الحياة الاقتصادية وبداية التبني الواعي أو اللاواعي لقيم الحداثة دفع باتجاه الدخول في المجالات المختلفة من النشاط الاجتماعي والاقتصادي، فرأسملة Capitalization السلوك الاجتماعي بمعنى تبني بعض قيم الرأسمالية الحديثة هي احدى محصلات الولوج القسري أو الطوعي في النظام الاقتصادي العالمي.[1]

وأخيراً فإن الاتجاهات الاجتماعية للطلبة والطالبات من ذوي الأصول الريفية تتسم في الغالب بالمحافظة، فانتشار الحجاب أو ظاهرة التزيي الاسلامي في أوساط طالبات القرية، بما وراءه من معان وقيم، جواز الموافقة ـ موافقة الآباء والأسر ـ على دخولهن للتعليم الجامعي، فهو يمثل بالنسبة لمجتمع القرية الحجاب الحاجز يصون نساءهن من خدش المدينة أو بالأحرى من عدوان حداثتها.

بالاضافة لذلك فإن ارتباط العاملين من أفراد الأسرة الواحدة عمل مختلفة وبمشاغل الحياة اليومية، قد غير من مواعيد التقاء أفراد الأسرة على وجبات الطعام وكذلك أوقات النوم، أو أنه قد أضعف من فرص حدوثها، الأمر الذي ساهم في بروز قيم وربما عادات جديدة متعلقة بأوقات الطعام والنوم، وكذا موضوعات الحديث التي بات جلها متمحوراً حول مشاكل العمل، أو القضايا الاجتماعية والسياسية التي أصبحت مركز اهتمام وتركيز وسائل الاعلام الرسمية والخاصة.

---

(١) ـ انظر في ذلك: داريوش شايغان ـ النفس المبتورة: هاجس الغرب في مجتمعاتنا ـ دار الساقي ـ لندن، ١٩٩١.

الخاتمة :

مرة أُخرى فإننا نعيد ونكرر أنه رغم درجة التلكؤ الاجتماعي في تقبل الكثير من عناصر الحداثة بما تحمل من أوضاع، إلا أن حجم الاجتياح المديني، الاقتصادي والتكنولوجي الذي تعرضت له القرية يفرض على أفرادها بشكل إرادي أو لا إرادي تقبل جزء من قيم الحداثة التي حملتها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة، فالعمل في القطاعات الحديثة ذات الطبيعة والوظيفة الغربية وكذا الانتشار الكبير للتكنولوجيا الحديثة في الانتاج أو الاستهلاك، سيطبع بصماته على الثقافة التقليدية السائدة، فالفرد منهم، بما فيهم رافضو الحداثة من جماعات الخطاب الديني كل معارفهم الحديثة، وكذا بعض أنماط سلوكهم المعيشي صادرة نسبياً من الحداثة التي تعتبر واحداً من أركانها الأساسية، من هنا ونتيجة لعملية التقاطب السوسيو ـ ثقافي التي يخضع لها الفرد وبالتحديد في المجتمعات التقليدية، تجعل منه ثنائي الثقافة . . يعمل في جانب منها بطريقة، هي في الغالب أقرب إلى الحداثة الغربية، ويترجم علاقاته بالآخرين من أفراد مجتمعه، أفقياً وعمودياً وبالخلق وخالقه من خلال نسق ثقافته التقليدية، فهي مرجعيته الأولى ومحكه ربما الأول في قبول هذا العالم أو رفضه. أنها ـ أي هذه المجتمعات ـ قد تبدو بالنسبة للبعض مهووسة مقتلعة من العصر المعاش، عائشة مع زمن الأشواق السامية أو البدايات الخالدة لحضارة الشرق [1] إلا أنها دون شك هي نتاج طبيعي لعملية تحديث لا تخلو في بعض محصلاتها من التشوه.

(١) ـ نفس المصدر السابق ـ ص ١٨١.

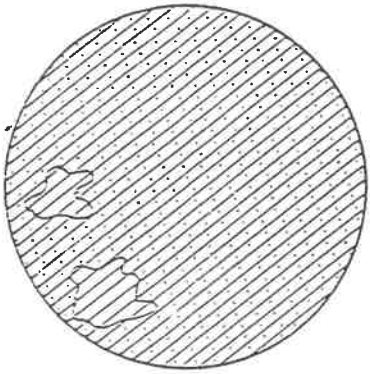

شكل رقم ١
نموذج المجمعات السكنية
المدنية الجديدة في قلب القرية

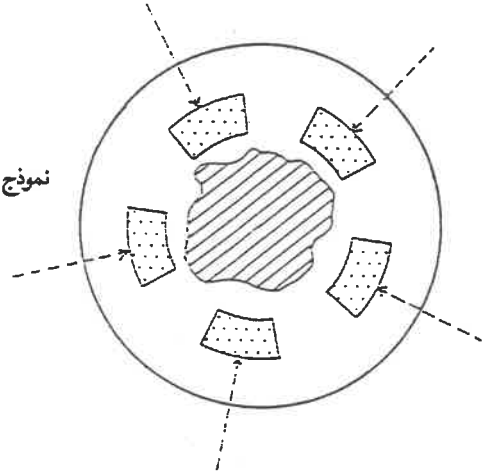

شكل رقم ٢
نموذج القرية المطوقة بالعمران الجديد

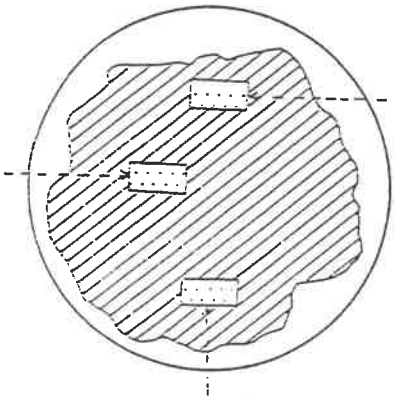

شكل رقم ٣
نموذج التداخل بين اسكان
القرى والمستوطنين من المدن

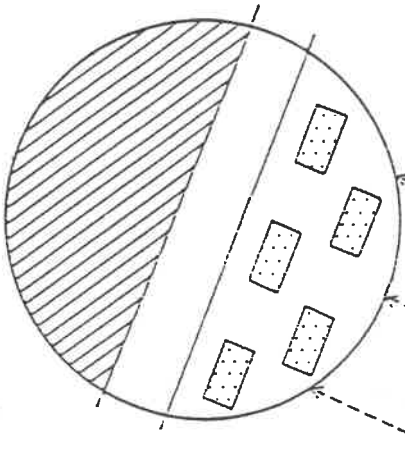

شكل رقم ٤
المدن الجديدة
المقامة بمحاذاة القرية

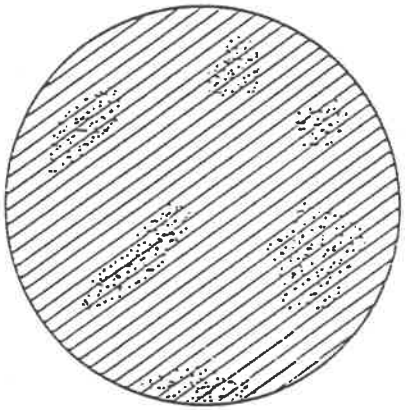

شكل رقم ٥
التحديث العمراني
في أوساط القرويين أنفسهم

العمران القروي القديم

العمران المديني الجديد

حركة انتقال سكان المدن

خارطة دولة البحرين

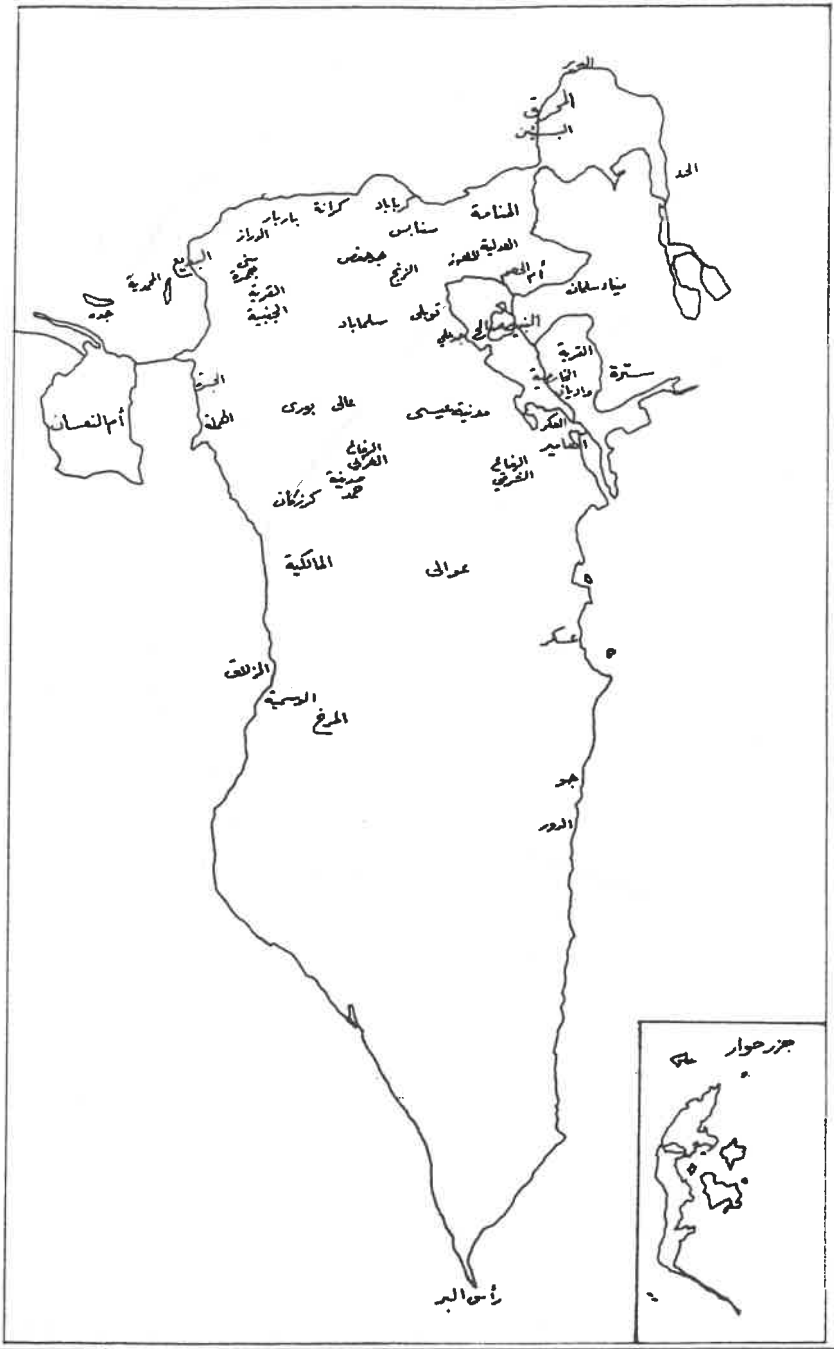

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير : الدكتور عجيل جاسم النشمي

تشتمل على :

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية .
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة .
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- ★ فتاوى شرعية .
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارًا داخل الكويت
٤٥ دولارًا أمريكيًا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص.ب: ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - هاتف : ٤٨٤٧٢٦٩